اقتصاد المعرفة ودوره في تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري

د. مصطفى حوحو
جامعة محمد بوضياف، المسيلة - الجزائر
mustaphahouhou@yahoo.fr

د. رشيدة خالدي
جامعة عمار ثليجي، الأغواط - الجزائر
Rachida_khaldi@yahoo.fr

Received:2016 Accepted: 2016 Published: 2016

ملخص:

شهدت الاقتصاديات العالمية مطلع القرن الحادي والعشرين ثورة تكنولوجية كان لها الأثر البارز في تحول نمط الإنتاج من شكله الملموس إلى غير الملموس الذي يستند بشكل كبير على المعارف، حيث أصبحت هذه الأخيرة العنصر الأهم ضمن عناصر الإنتاج وذلك لما تحققه من مصدر لتنافسية الدول وبالتالي تحقيق مستويات متزايدة من النمو على المدى البعيد.

الهدف من هذا المقال هو دراسة مدى توجه الاقتصاد الجزائري نحو نموذج اقتصاد المعرفة بوصفه النموذج الاقتصادي المعاصر الذي من شأنه رفع تنافسية اقتصاديات الدول بما في ذلك الجزائر التي أدركت الأهمية المتزايدة للأصول المعرفية، وهو ما دفعها إلى العمل على تعزيز فرصها في الاندماج في اقتصاد المعرفة، ومنه فإن هذه الدراسة حاولت تحليل واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر ومساهمته في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني عن طريق مجموعة من المؤشرات على غرار مؤشرات التعليم والتكنولوجيا، وكذلك تحديد أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق هذا الاندماج. وبناء على ذلك؛ فقد أوصى الباحث بضرورة إشراك كافة الأطراف المعنية والعمل على إصلاح قطاع التعليم بكافة أطواره وكذلك العمل على تطوير سياسة شاملة لإنتاج وتشارك التكنولوجيا بما يضمن للجزائر سهولة اندماجها في اقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، التنافسية

Résumé:

Les économies mondiales ont connu au début du XXIe siècle une révolution technologique qui a eu un impact significatif sur la transformation du modèle de production de sa forme tangible en intangible, cette production repose principalement sur la connaissance qui est devenue une composante primordiale de la production en raison de sa contribution dans la compétitivité et la croissance économique des pays à long terme.

L'objectif principal de cet article est d'étudier l'orientation de l'économie algérienne vers le modèle d'économie des connaissances, qui devenue le modèle économique le plus pertinent qui permit aux pays d'améliorer sa compétitivité dont l'Algérie qui a reconnu l'importance croissante des actifs intangibles qui donne plus d'opportunité d'intégration dans l'économie des connaissances. Donc; cette étude tente d'analyser la réalité de l'économie des connaissance en Algérie et sa contribution dans l'amélioration de la compétitivité de l'économie nationale à travers un ensemble d'indicateurs tels que les indicateurs de l'éducation et de la technologie ainsi que les principaux obstacles qui empêchent cette intégration. par conséquent, le chercheur a recommandé de donner plus l'importance pour la participation de toutes les parties concernées dans la réforme du secteur de l'éducation, et l'élaboration d'une politique globale pour la production et le partage de la technologie pour faciliter l'intégration de l'Algérie dans l'économie des connaissances.

Mots-clefs: *Economie des connaissances, TIC, compétitivité.*

مقدمة:

بدخول العالم حقبة تاريخية جديدة تتسم بتنامي أهمية التعلم والمعارف؛ لم تعد ثروات الأمم منحصرة في الموارد الطبيعية ولا المالية ولا الطاقوية، وإنما برزت ثروة أخرى أكثر أهمية تمثلت في المعارف وكذلك في

الكفاءات اللازمة لإنشاء هذه المعارف وتحويلها إلى منتجات وخدمات جديدة تُكسب المؤسسة ميزة تنافسية دائمة، وقد تأكدت هذه الحقيقة ابتداء من مطلع الثمانينيات نتيجة التفوق الباهر الذي حققه اليابان الخالي تقريبا من الموارد الطبيعية، ولكنه يحتل اليوم مرتبة متقدمة في العالم من حيث القوة الصناعية، وتكمن أهمية تركيز المنظمات استثماراتها في الموارد غير الملموسة بدلا من الاستثمار في الموارد الملموسة في القيمة المضافة التي تخلقها هذه الموارد والميزة التنافسية التي تكتسبها المنظمة من خلالها.

وعلى هذا الأساس، فقد عملت الدول على بناء قاعدة متينة للتكنولوجيا من أجل استخدام فعال للمعرفة وصناعة للأصول الفكرية كضرورة من أجل مواجهة التحديات المفروضة، حيث أصبح من يملك أصولا فكرية ومعرفية أقوى ممن يملك أموالا ، كما أن الدول التي تحقق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي والأكثر تقدما هي تلك التي تمتلك أصولا فكرية.

إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق؛ فإن هذه الدراسة تستهدف الإجابة عن التساؤل التالي: ما مدى توجه الجزائر نحو اقتصاد المعرفة؟ وكيف سيعزز ذلك من تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني؟

ومن أجل الإجابة عن هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هو واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر؟
- ✓ ما هي أهم المؤشرات المعتمدة لقياس اقتصاد المعرفة في الجزائر؟
- ✓ ما هي المعوقات التي تواجه الجزائر في سبيل تحولها نحو اقتصاد المعرفة؟

فرضية الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية سابقة الذكر، تم صياغة الفرضية التالية:

تسعى الجزائر جاهدة للاندماج في اقتصاد المعرفة من خلال توفيرها البنية التحتية اللازمة لذلك بما يضمن لها تنويع اقتصادها وتحسين تنافسيته.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- ✓ التعرف على المؤشرات الأساسية لقياس اقتصاد المعرفة؛
- ✓ معرفة مدى توجه الاقتصاد الجزائري نحو هذا النموذج الاقتصادي العالمي الجديد؛
- ✓ محاولة حصر أهم المعوقات التي تحول دون اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في كون المعرفة أصبحت تحتل محورا مركزيا في التنمية البشرية، حيث تضاعفت أهميتها بفضل العديد من التحولات خصوصا في المجال التكنولوجي، ومن هنا فإن المعرفة كانت أساس النمط الاقتصادي الجديد الموسوم باقتصاد المعرفة الذي أصبح السمة البارة في القرن الحادي والعشرين، وهو

ما جعل من الضروري على الحكومات بناء قاعدة معلوماتية متينة تساعدها في اللحاق بركب الدول التي قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال بهدف تنمية قطاعاتها خصوصا البشرية .

الدراسات السابقة:

بالرغم من أن موضوع اقتصاد المعرفة لازال موضوعا خصبا للبحث خصوصا في الجزائر إلا أن هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى دراسة واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، وفيما يلي أهم هذه الدراسات:

1. **دراسة الباحث عبد القادر جفلاط** (2013)[1]: يعتبر الباحث عبد القادر جفلاط من الباحثين الأوائل الذين تطرقوا إلى دراسة اقتصاد المعرفة في الجزائر، من خلال وضعه لتقرير بعنوان « L'algerie de demain » أين نشر بحثا بعنوان « L'Algérie et les défis de l'économie de la connaissances» سنة 2008، حيث تطرق الباحث إلى ظهور اقتصاد المعرفة في الجزائر وضرورة تحول الجزائر نحو هذا النموذج، كما حاول الباحث قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر، حيث توصل الباحث في خلاصة دراسته إلى أن الجزائر بإمكانها بلوغ مراتب متقدمة على الصعيد الدولي في حالة ما إذا كان هناك توظيف مثالي لقدراتها البشرية والفكرية؛

2. **دراسة العشعاشي وحوحو** (2016)[2]: بحث موسوم بعنوان: "دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة: حالة الجزائر"، حيث حاولت هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية: ما هو دور اقتصاد المعرفة في التقليص من حدّة البطالة؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها الجزائر من أجل مسايرة هذا التطور الحاصل في بيئة الأعمال؟ حيث توصلت الدراسة إلى أن بوادر التوجه نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر قد أعطت لمحة – ولو سطحية – عن دورها الفعال في الحد من البطالة عن طريق رفع حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية خصوصا في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛

3. **دراسة سالمي جمال** (2004)[3]: مداخلة بعنوان:"أثر التنمية البشرية المستدامة في تحسين فرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة" ، حيث أكد الباحث على ضرورة رسم الجزائر لسياسات واضحة ضمن استراتيجية شاملة وجادة لتدارك التأخر الكبير مقارنة بالدول التي اندمجت في اقتصاد المعرفة، حيث ركز الباحث على أهمية توفير بيئة تيكنو- اقتصادية تسمح للجزائر بمواكبة هذا التطور خصوصا فيما يتعلق بأهمية تبني سياسات التنمية البشرية المستدامة.

أولا: الإطار النظري للدراسة:

يمثل اقتصاد المعرفة (أو ما يعرف بالاقتصاد المبني على المعرفة) التوجه الحديث للعولمة الاقتصادية، حيث يقوم هذا التوجه على أساس اعتبار أن عمليات الإنتاج تستند بشكل كبير على المعارف، ومن ثم فإن هذه الأخيرة (المعارف) أصبحت العنصر المهم ضمن عناصر الإنتاج، وهو ما جعل منها المصدر الرئيسي لتحقيق ميزة تنافسية دائمة في ظل التحديات التي تواجهها المنظمات.

1. نشأة اقتصاد المعرفة:

كانت الاقتصاديات القديمة المعروفة لدى البشر تقوم على الصيد والزراعة حيث استمرت لعدة قرون، ثم جاء عصر الصناعة الذي ساد العالم معظم القرن التاسع عشر والقرن العشرين، واليوم نعيش حاليا في ظل

شكل حديث للاقتصاد ألا وهو "اقتصاد المعرفة" أو "الاقتصاد المعرفي"، وما يجب التركيز عليه من خلال إبراز مراحل تطور الاقتصاد العالمي هو أن سمات الاقتصاد المعرفي القائم على إنتاج المعرفة وتوظيفها في خلق قيمة اقتصادية مضافة أصبحت هي السمة الغالبة في اقتصاديات معظم الدول[4]، حيث أصبح للمعرفة مقام الصدارة وذلك نتيجة التغير في الأسبقيات الحاكمة للعالم الاقتصادي (الثروة، القوة والمعرفة)، فأصبح للمعرفة مقام الصدارة بين هذه الأسبقيات وأصبح ينظر إليها على أنها الأساس في خلق كل ثروة وتوليد كل قوة.

والشكل التالي يوضح أنواع الاقتصاديات التي سادت العالم عبر مراحل تطور الاقتصاد العالمي:

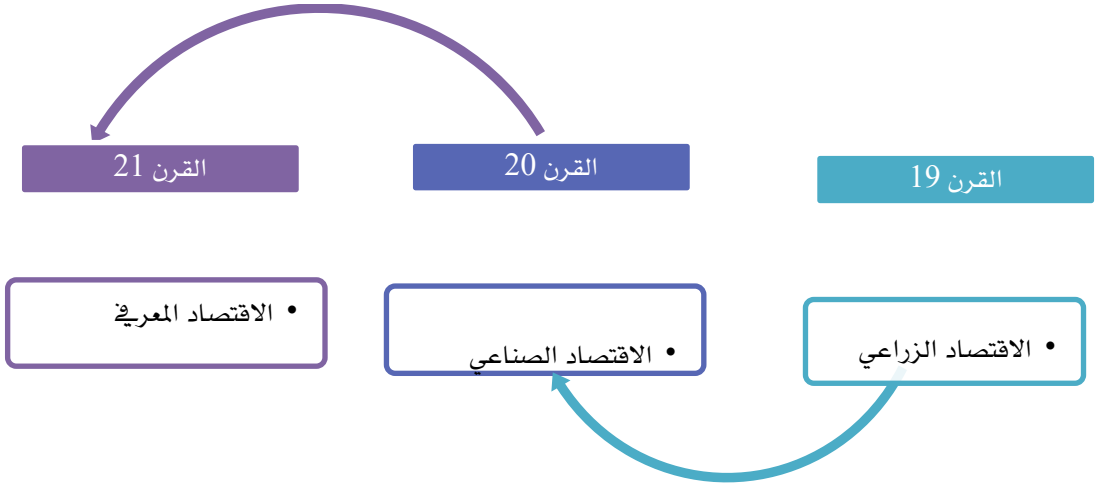

الشكل رقم 1: تطور أنواع الاقتصاديات الحاكمة للعالم

المصدر: من إعداد الباحث

وبمرور الزمن؛ تزايدت التطورات التقنية وتزايدت معها الطاقة الإنتاجية للأصول البشرية، كما أدت المعدلات المرتفعة للنمو التي اتسم بها اقتصاد المعرفة إلى إحداث طفرة غير مسبوقة في الفكر الاقتصادي، ليس فقط لما أحدثته من تغييرات هائلة في طبيعة العمليات الاقتصادية، ولكن الأهم من ذلك هو ما أحدثته من تغييرات في أدوات وطرق الإنتاج وتنمية الموارد البشرية[5].

وهكذا فإن الاهتمام بالتقدم والتنمية في هذا العصر يقتضي ضرورة الاهتمام بتفعيل المعارف اللازمة لتطوير المنظمات من خلال الاعتماد على مختلف مصادر الحصول على المعرفة –خصوصا تكنولوجيات الإعلام والاتصال- بما يضمن الوصول إلى بناء اقتصاد معرفي يحقق التنمية الاقتصادية المنشودة[6].

ويعتبر التطور السريع الذي شهده ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال أحد الجوانب المهمة في اقتصاد المعرفة من خلال مساهمتها في تطوير المعارف، كما أن اقتصاد المعرفة يشتمل على جوانب مختلفة منها: التعلم، اكتساب المعارف، القدرات المعرفية. فالفترة المعاصرة تتميز بأهمية بالغة للمعارف باعتبارها مصدرا

للميزة التنافسية بالنسبة للمنظمات، وبالتالي فإن المنظمات بحاجة متزايدة للولوج إلى نظام إنتاج معارف جديدة وهو ما يحتّم عليها الاستثمار في المعارف، وذلك بغرض تحقيق هدفين رئيسيين هما:

- ✓ توسيع قاعدة بيانات ومعارف خاصة بها من أجل رفع تنافسيتها؛
- ✓ رفع قدراتها على البحث في المعارف المنتجة خارج المؤسسة [7].

فاقتصاد المعرفة كمصطلح؛ عرف بروزه بداية الستينيات، والفضل في ذلك يرجع للاقتصادي Machlup (1962)، وطوال العقود الأربعة الأخيرة؛ قد تزايد اهتمام الباحثين بهذه الظاهرة الجديدة من خلال العديد من الدراسات في محاولة لشرح وتحديد الآليات التي كانت وراء جعل الاقتصاد يرتكز على المعرفة التي أصبح لها أهمية بالغة، حيث برزت خلال هذه العقود عدة مقاربات ومناهج أصبح من خلالها اقتصاد المعرفة إستراتيجية أساسية تتبناها العديد من الدول لتحقيق التنمية[8].

2. تعريف اقتصاد المعرفة:

على الرغم من تعدد الأدبيات فيما يخص اقتصاد المعرفة؛ إلاّ أنه ليس هناك تعريف موحد، حيث استخدمت تسميات كثيرة للدلالة على اقتصاد المعرفة مثل اقتصاد المعلومات والاقتصاد الرقمي والاقتصاد الشبكي واقتصاد اللاملوسات فكل هذه التسميات لها مدلول واحد هو أن اقتصاد المعرفة يعتمد في أساسه على المعرفة التي تعتبر كمورد استراتيجي ينمو بالاستعمال والتشارك[9]، وبالرجوع إلى تعريف اقتصاد المعرفة، فإن أهم التعاريف المقدمة في هذا المجال ما يلي:

❖ **عرفت** (OECD): الدولة القائمة على اقتصاد المعرفة أين تكون عمليات إنشاء، نشر واستعمال المعلومات والتكنولوجيات أساسية في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، فالاستثمار في المعارف يشير أساسا إلى الاستثمار في الميادين التي تنشئ المعارف مثل البحث والتطوير والبرمجيات، كما يشير أيضا إلى الابتكار والآليات والبنى التحتية التي تدعمه[10].

❖ **ووفقا لموسوعة الاقتصاد الجديد** (2000): فإن اقتصاد المعرفة هو عالم يستخدم فيه الأفراد عقولهم بدلا من أيديهم، كما أن تكنولوجيات الإعلام والاتصال تنشئ منافسة عالمية يكون الابتكار أكثر أهمية من الإنتاج الضخم، كما أن الاستثمار في إنشاء واكتساب مفاهيم ومعارف جديدة أكثر أهمية من شراء الآلات والمعدات الجديدة[11].

❖ **ويعرّف الباحث نجم عبود نجم اقتصاد المعرفة:** في سياق المفهوم الواسع للمعرفة (المتضمن للمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، والمعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم) بأنه:" الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة (الإنشاء، التحسين، التشارك، التعلم، التطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية وغير الملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة"[12].

ومما سبق ذكره، فإنه يمكننا تعريف اقتصاد المعرفة بأنه:" نموذج اقتصادي حديث فرضته التحولات الجذرية التي عرفتها بيئة الأعمال المعاصرة والتطورات التكنولوجية المتسارعة والتي أدت إلى التحول من إنتاج

السلع إلى إنتاج المعارف التي أصبحت المحرك الأساسي لتطوير اقتصاديات الدول، حيث أنه يهدف إلى استغلال الأصول غير الملموسة والقدرات الفكرية للأفراد من أجل إنشاء قيمة مضافة تكون المعرفة مصدرها الرئيسي"[13].

3. خصائص وأسس اقتصاد المعرفة:

1.3. خصائص اقتصاد المعرفة: لاقتصاد المعرفة عدة خصائص نجملها فيما يلي:

- ✓ أصبحت المعرفة موردا رئيسيا في الاقتصاد حيث أن الاقتصاديات المتقدمة تعتمد على المعرفة في خلق الثروة من خلال الابتكارات وكذلك خلق مناصب عمل عديدة لها علاقة بالمعرفة في مجموعة من التخصصات الحديثة؛
- ✓ تعتبر المعرفة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، وكذلك تحقق قيمة مضافة مرتفعة؛
- ✓ يتمتع اقتصاد المعرفة بحصة كبيرة من الصناعات عالية التقنية والخدمات في السوق؛
- ✓ يتميز بنسبة أكبر من الأشخاص الذين يعملون في وظائف قائمة على المعرفة وعلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- ✓ زيادة نسبة عدد الأفراد المتعلمين والذين يملكون كفاءات ومهارات ويشتركون في وظائف كالبحث والتطوير من خلال الاستثمار في الموارد البشرية وكذلك زيادة نسبة مستخدمي المعرفة؛
- ✓ زيادة القدرة على تعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية بإنشاء واستعمال المعرفة والتي تتمثل في الشركات والجامعات والمعاهد التعليمية ومعاهد التدريب ومراكز البحث والتطوير[14]؛
- ✓ الاعتماد على التعلم والتدريب المستمرين lifelong learning [15].

2.3. أسس اقتصاد المعرفة: حدد البنك الدولي أربعة أسس أو متطلبات لاقتصاد المعرفة ينبغي على كل دولة إتباعها من أجل المشاركة بشكل فعال في اقتصاد المعرفة، هذه الأسس هي[16]:

1.2.3. التعليم والتدريب: حيث أن اقتصاد المعرفة يحتاج إلى عمال متعلمين ومهرة وهذا من أجل إنشاء وتشارك واستعمال المعارف، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الإجمالية وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي[17].

ويعد التعليم الأساسي أمر ضروري لزيادة قدرة المنظمات على التعلم واستخدام المعلومات، فالتعليم الثانوي والتعليم العالي في المجالات الهندسية والعلمية يعتبران الركيزة الأساسية للابتكار التكنولوجي، علما بأنه عموما يرتبط إنتاج المعرفة الجديدة والتكيف مع وضع اقتصادي معين مع ارتفاع مستوى التعليم والبحوث. فمعظم الدراسات الحديثة للنمو الاقتصادي تشتمل على رأس المال البشري حيث بيّنت بعض الدراسات أن معدل الالتحاق بالمدارس والثانويات والجامعات له أثار إيجابية على نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي[18].

2.2.3. البنية التحتية للمعلومات (تكنولوجيات الإعلام والاتصال): حيث أن البنية التحتية الديناميكية للمعلومات بدءا من الراديو إلى الانترنت تعمل على تسهيل التواصل الفعال وكذلك نشر المعلومات ومعالجتها[19]، ويقصد بالبنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في الاقتصاد؛ إمكانية النفاذ (accessibilité) والمصداقية وكفاءة

أجهزة الكمبيوتر والهاتف والراديو ومختلف الشبكات التي تربط بينها، حيث يعرف البنك الدولي تكنولوجيات الإعلام والاتصال بأنها تلك الأجهزة والبرامج والشبكات ووسائل الإعلام التي تهدف إلى جمع ونقل وتخزين ومعالجة ونقل المعلومات في شكل بيانات ونصوص وصور وأصوات وأشكال حيث أن هذه التكنولوجيات تتألف من التلفاز والهاتف والراديو والإنترنت وغيرها[20].

3.2.3. **الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي**: حيث أن البيئة التنظيمية والاقتصادية تتيح تدفق المعرفة وتدعم الاستثمار في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتشجع خلق وتطوير المشاريع الاقتصادية، وهذا ما يعتبر أمرا هاما في اقتصاد المعرفة[21]. إذ يجب على الاقتصاد الكلي للدولة أن يكون مبنيا على الشفافية والمنافسة التامة، وكذلك يجب على الاقتصاد أن يكون مفتوحا على التجارة الخارجية ويقلص السياسات الحمائية من أجل تعزيز التنافسية، وهذا بدوره يشجع على إنشاء المشاريع، كما يجب أن يكون التضخم مستقرا في حدوده الدنيا، هذا بالإضافة إلى استقرار سعر الصرف الذي يعكس القيمة الحقيقية للعملة المحلية، كما ينبغي على النظام المالي أن يكون قادرا على توفير السيولة اللازمة لإنشاء المشروعات الجديدة، كما أنه يجب على النظام القانوني أن يدعم القواعد الأساسية للتجارة ويحمي حقوق الملكية الفكرية وهذا من أجل تحفيز الباحثين على خلق أكبر للمعرفة بشكل عام والمعرفة التكنولوجية بشكل خاص[22].

4.2.3. **نظام الإبداع**: إن مراكز البحوث والجامعات والشركات الخاصة ومجتمعات الممارسة تعتبر عناصرا مهمة وضرورية للاستفادة من المخزون المتزايد من المعارف العالمية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية وكذلك من أجل خلق معارف جديدة[23]، حيث أن النظرية الاقتصادية تشير إلى أن التقدم التقني يشكل مصدرا رئيسيا لزيادة الإنتاجية ونظام الإبداع الفعال هو المفتاح لمثل هذا التقدم التقني. إن نظام الإبداع يشير إلى شبكة من القواعد والمؤسسات والإجراءات التي تؤثر على الطريقة التي يمكن بها لبلد من أن يكتسب، ينشئ، يستخدم وينشر المعرفة. فنظام الإبداع الفعال هو الذي يوفر البيئة التي تحفز عمليات البحث والتطوير (R&D)، والذي من شأنه أن ينتج سلعا جديدة، وعمليات جديدة ومعارف جديدة، وبالتالي يشكل مصدرا رئيسيا للتقدم التقني[24].

ثانيا: دور اقتصاد المعرفة في تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري:

يعتبر الباحثون أن خلق ونشر المعارف هو العامل الأساس للنمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد عليه الاقتصادي Robert Solow (الحائز على جائزة نوبل سنة 1987) في قوله: إن 34% من النمو الاقتصادي يعزى إلى نمو معارف جديدة، إضافة إلى أن 16% من النمو الاقتصادي هو ناتج عن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم، وبناء عليه؛ فإن 50% من النمو الاقتصادي متعلق بالمعرفة، ولاستدامة النمو الاقتصادي فإن الأفراد والمنظمات وحتى الدول تطور برامج خاصة بإدارة واقتصاد المعرفة من أجل تحسين الفعالية والكفاءة في أنظمتهم المعرفية[25].

ومع انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي، وجدت نفسها مجبرة على بذل المزيد من الجهود وتكثيف استثماراتها بغية الارتقاء بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتباره أحد أهم عوامل تحقيق التنمية

الاقتصادية الحديثة، وخاصة مع توجه أغلب الدول نحو الاستثمار في الموارد غير الملموسة بدلا من الموارد الملموسة، فكل هذه التغيرات تقتضي ضرورة توفير بنية تحتية متطورة لاقتصاد المعرفة لتحقيق تنافسية دولية.

وفيما يلي سنتطرق إلى واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر ومؤشراته وكذلك أهم التحديات التي تواجهها الجزائر في سبيل اندماجها في هذا النظام الاقتصادي الجديد بما يضمن لها تحقيق معدلات نمو اقتصادية معتبرة.

1. بروز اقتصاد المعرفة في الجزائر:

ابتداء من 2002، شرع معهد البنك العالمي في تطبيق برنامجين مهمين تمثلا في الاقتصاد القائم على المعرفة والمعرفة من أجل التطوير، وبالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد تم وضع برنامج عمل من أجل تحديد الرهانات الناتجة عن اندماج هذه الدول في اقتصاد المعرفة وكذلك تحديد الاحتياجات من خلال تشخيص وضعية هذه الدول والمساهمة في وضع خطة عمل وبرنامج من أجل تطبيق اقتصاد المعرفة. وبالنسبة للجزائر، فقد اتخذت قرار التوجه نحو اقتصاد المعرفة منذ 2003 بعد انعقاد مؤتمر مرسيليا، ومنذ ذلك الحين عملت الجزائر على توفير الإمكانات اللازمة للدخول في هذا الاقتصاد الجديد والاستفادة من مميزاته من خلال العمل على التحول من بلد مستهلك للتكنولوجيا إلى بلد منتج ومصدر لهذا المنتوج الذي لا ينصب، والمتميز بقيمة مضافة عالية، وقد عملت الجزائر على تحسين كافة مكونات المجتمع وبالأخص الباحثين ومسيري المؤسسات القائمة على التكنولوجيا بأهمية اقتصاد المعرفة من خلال تنظيم العديد من الملتقيات الوطنية والدولية كالملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة في 2004 بجامعة ورقلة، والملتقى الوطني حول اقتصاد المعرفة وتنافسية المؤسسات في 2004 بجامعة بسكرة، وكذلك الملتقى الوطني حول اقتصاد المعرفة بجامعة مستغانم الذي تم تنظيمه بالتنسيق مع شبكة MAGHTECH والجمعية الجزائرية من أجل التحويل التكنولوجي (A2T2). تحت عنوان: "الاقتصاد القائم على المعرفة من أجل تحقيق التنمية المستدامة؟ في 2006 حيث عملت هذه التقنيات على جمع جميع الأطراف من باحثين جامعيين وخبراء ومسيري مؤسسات على المستوى الوطني من أجل إيجاد الحلول المناسبة للاندماج في هذا الاقتصاد، وقد تميزت هذه الملتقيات بدعم الحكومة من خلال حضورها الرسمي ممثلة في الوزير المكلف بالبحث العلمي وكذلك الوزير المكلف بالتنمية المحلية، هذه خطوات ساهمت بشكل كبير في تحسين الأطراف المعنية بأهمية هذا الاقتصاد وخصوصا أصحاب القرار السياسي والاقتصادي في الجزائر[26].

2. لماذا اقتصاد المعرفة في الجزائر؟:

لقد تمت المصادقة على مخطط عمل في المؤتمر الدولي لمجتمع المعلومات الذي انعقدت دورته الأول في سنة 2003، والدورة الثانية في تونس سنة 2005، بهدف الانتقال التدريجي لاقتصاد المعرفة كما يحتوي المخطط على الإجراءات الممكن إنجازها والتي من بينها:

- ✓ ربط القرى ومراكز البريد والمتاحف والمراكز الثقافية بتكنولوجيات الإعلام والاتصال وإنشاء نقاط اتصال جماعية؛

✓ ربط المكتبات العمومية بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتأسيس مكتبات افتراضية من شأنها المساهمة في تحصيل العلم والمعرفة وتطوير التنوع الثقافي واللغوي؛

✓ ربط المنظمات التعليمية بالإنترنت (مع تكييف البرامج التربوية) وربط المستشفيات والجامعات ومراكز البحث بتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وقد هيئت الجزائر حقا، في كنف تنفيذ السياسة القطاعية للبريد والاتصالات منذ سنة 2000 محيطا قانونيا ومؤسساتيا محفزا لروح المنافسة ومساعدة على تحسين الاستفادة من خدمات الاتصالات لاسيما في الهاتف النقال، لكنه في المقابل لم تنتهج إستراتيجية واضحة ومنسجمة من شأنها تجسيد مجتمع معلومات حقيقي واقتصاد رقمي[27].

3. مؤشرات قياس اقتصاد المعرفة في الجزائر:

كما سبق الذكر؛ فقد حدد البنك الدولي أربع مؤشرات لقياس مدى اندماج الدول في اقتصاد المعرفة، وفي هذا الجزء من الدراسة سنحاول إسقاط هذه المؤشرات على الجزائر من أجل معرفة مدى توجه الاقتصاد الوطني نحو هذا النمط الاقتصادي الجديد:

1.3. **مؤشر التنمية البشرية:** يتم حساب مؤشر التنمية البشرية بالاعتماد على ثلاث مؤشرات رئيسية هي: دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة، دليل التعليم، وكذلك الناتج الداخلي الخام.

❖ **تطور عدد السكان:** بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر في الأول من جانفي 2016، 40.6 مليون نسمة، والجدول التالي يوضح تطور عدد السكان ونسبة النمو الطبيعي انطلاقا من سنة 2000.

الجدول رقم 01: التطور الكلي للسكان والنمو الطبيعي بالجزائر.

السنة	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السكان (بالألف)	30416	34561	35268	35978	36717	37495	8297	39114	39963
النمو الطبيعي (بالألف)	449	663	690	731	748	808	795	840	858
معدل النمو الطبيعي %	1.48	1.96	1.86	2.03	2.04	2.16	2.07	2.15	2.15

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر، 2015)

حيث نلاحظ من الجدول (01) التطور المستمر لعدد السكان في الجزائر، وهو ما يمكن أن نفسره بتحسن الظروف الاجتماعية والصحية والاقتصادية للمجتمع الجزائري على العموم. وفي ظل رغبة الجزائر في التوجه نحو اقتصاد المعرفة، فإن الارتفاع المستمر لعدد السكان بالجزائر دليل مباشر على تحسين الظروف المعيشية بما ينعكس إيجابا على تنافسية الاقتصاد الجزائري، حيث أن الطبيعة الديموغرافية للمجتمع الجزائري في غالبيته عبارة عن فئة الشباب التي تشكل أساس تطور المجتمع وهذا ما يمثل مصدرا مهما لتنافسية الاقتصاد الوطني في حالة ما إذا وصف بشكل مثالي.

❖ تطور التعليم في الجزائر:

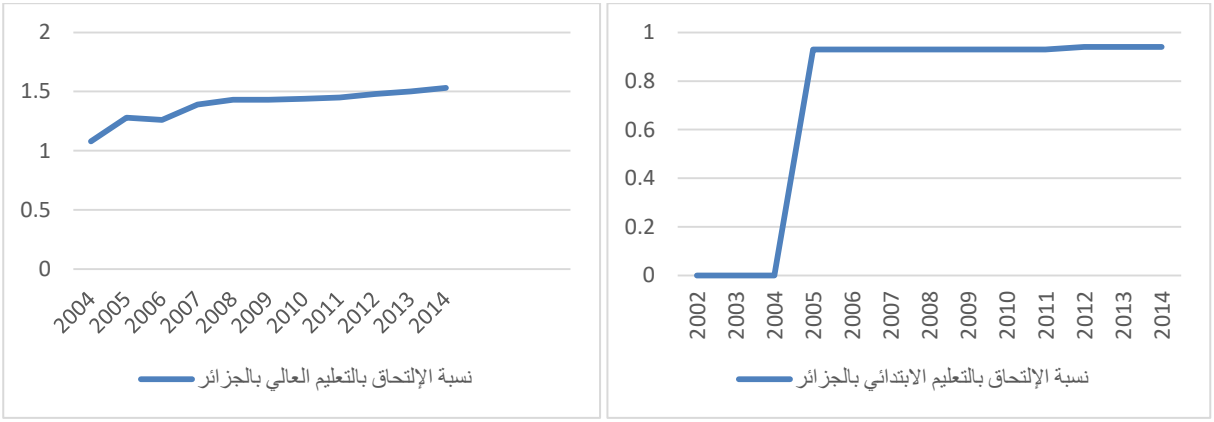

الشكل (2): تطور نسبة الالتحاق بالتعليم بالجزائر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية أخذت منحنا تصاعديا وهو ما نفسره على أساس الجهود المبذولة من طرف الحكومة في القضاء على الأمية من خلال فتح العديد من المدارس على مستوى جميع مناطق الوطن، ونظرا لأهمية التعليم في بناء الدولة الجزائرية الحديثة، فقد اتخذت الحكومة سياسة مجانية وإجبارية على كل طفل بلغ 6 سنوات، حيث بلغت نسبة المتمدرسين في الطور الابتدائي حوالي 100%، كما شهد التعليم الثانوي في الجزائر قفزة نوعية في عدد المتمدرسين بالثانويات الجزائرية، فبعد أن كان أدنى من المعدل العربي قبل سنة 1983، فإنه ارتفع بعد هذه السنة ليتجاوز المعدل العربي إلى أن بلغ 81% سنة 2004، كما وصل عدد التلاميذ المتمدرسين إلى غاية 2014 حوالي 1600000 تلميذ.

كما عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر تطورا كبيرا سواء من حيث عدد الطلبة المسجلين في مختلف التخصصات أو من حيث عدد الجامعات والمعاهد، حيث تضم شبكة التعليم العالي في الجزائر 106 مؤسسة موزعة عبر 48 ولاية، 50 جامعة، 13 مركز جامعي، 20 مدرسة وطنية عليا، 10 مدارس وطنية عليا، 11 مدرسة عليا للأساتذة، ملحقتين (موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

❖ تطور مؤشر الناتج الداخلي الخام:

الجدول 02: تطور مؤشر الناتج الداخلي الخام.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي PIB($)	103.2	117.03	134.98	171.00	137.21	161.21	200.01	209.05	209.70	213.52	166.84

الجدول 03: تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة تطور كمية الفرد من إجمالي الناتج المحلي	4.47	0.25	1.85	0.78	1.10	1.78	0.99	1.41	0.79	1.81	1.98

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات بنك الجزائر، 2016.

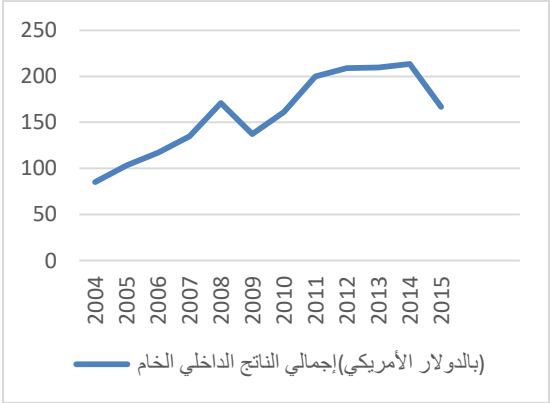

الشكل (03): تطور مؤشر الناتج الداخلي الخام.

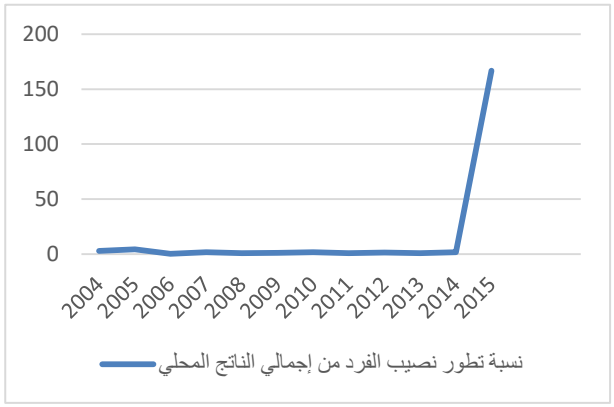

الشكل (04): تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات بنك الجزائر 2016.

من خلال الجدول والشكلين المتعلقين بتطور الناتج الداخلي الخام بالجزائر، نلاحظ تطورا ملحوظا لهذا الأخير منذ سنة 2004، ويرجع ذلك أساسا إلى تطور المحيط الاقتصادي والاجتماعي للجزائر والاستقرار السياسي الذي عرفته البلد من جهة وارتفاع مداخيل الدولة من صادرات المحروقات التي عرفت ارتفاعا كبيرا في أسعارها من جهة أخرى، بما انعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني وهو ما انعكس على تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، لكن من الملاحظ أنه وبعد تراجع أسعار المحروقات على المستوى العالمي بداية من 2004 فقد عرف هذا المؤشر تراجعا رهيبا بما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني مما جعل الحكومة تعمل جاهدة من أجل الخروج من التبعية للمحروقات، وقد كان من بين الحلول المقترحة هو ضرورة توجه الدولة لاستثماراتها في الموارد الفكرية والمعرفية بدلا من الموارد الملموسة كأسلوب تسعى من خلاله الدولة إلى تنويع اقتصادها خارج المحروقات بما يضمن لها تحقيق ميزة تنافسية دائمة وفي هذا الصدد فعلى سبيل المثال قامت الحكومة باستحداث وزارة منتدبة خاصة بالاقتصاد الرقمي وذلك سنة 2016.

2.3. الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي:

❖ **النوعية التنظيمية:**

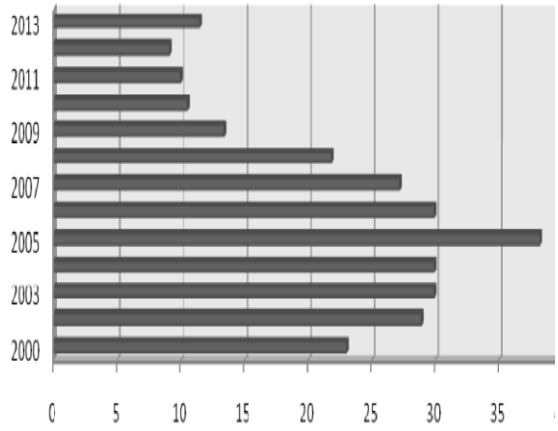

الشكل (5): تطور معدل النوعية التنظيمية في الجزائر

المصدر: (قريبي وبن عطية، 2015، ص. 87)

يمثل الشكل (5) تطور معدل النوعية التنظيمية في الجزائر، وهو يعبر عن تصورات لقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات السليمة والتنظيمية التي تسمح بتعزيز وتنمية القطاع الخاص، حيث عرف هذا المؤشر في الجزائر تذبذبا، إذ ارتفع إلى 38% سنة 2005 وانخفض إلى أدنى مستوياته سنة 2013، وهو ما يمكن تفسيره بحالة عدم الاستقرار، وهذا ما ينعكس سلبا على قدرة البلد على استقطاب استثمارات سواء داخلية أو أجنبية بما يؤثر على تنافسيتها، ومنه فمن الواجب على الحكومة مراجعة سياستها المتعلقة بتشجيع مناخ الاستثمار في الجزائر والذي من شأنه دفع عجلة التنمية خصوصا في ظل الأزمة الراهنة وهذا ما حاولت الجزائر القيام به من خلال إصلاحات شاملة لنظامها الاقتصادي والاجتماعي.

❖ **سيادة القانون:**

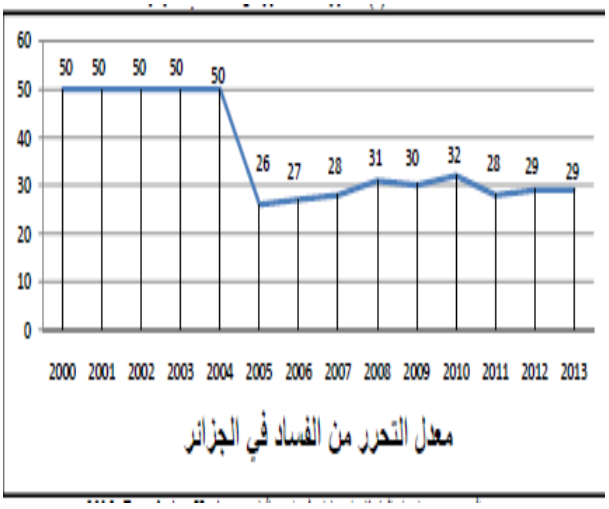

الشكل (6): تطور معدل التحرر من الفساد في الجزائر

تتمثل في مدى ثقة المتعاملين في الالتزام بالقواعد التي يضعها المجتمع، وخاصة نوعية تنفيذ العقود وحماية حقوق الملكية وتنفيذ القرارات الصادرة عن المحاكم، فضلا عن مؤشرات احتمال الجريمة والعنف. وفيما يخص سيادة القانون، فقد عرف هذا المؤشر في الجزائر تطورا وإن كان طفيفا، وهو ما نفسره من خلال سعي الحكومة لإنشاء دولة القانون من خلال تطوير مؤسساتها كالعمل على تحرير السلطة القضائية وتطوير أجهزة أمن الدولة، وهي نقطة إيجابية في سبيل تسهيل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة ولكن يجب على المسؤولين المواصلة على هذا النحو حتى تعطي صورة جيدة عن الاقتصاد الوطني بما يسمح بمنحها ميزة تنافسية ويجعلها قبلة للمستثمرين الأجانب خصوصا أن الجزائر تعتبر محطة خصبة وقطبا استثماريا مهما لما توفر به من موارد.

المصدر: (قريبي وبن عطية، 2015، ص. 87)

3.3. مؤشر تكنولوجيات الإعلام والاتصال:

❖ **تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت والمحمول:**

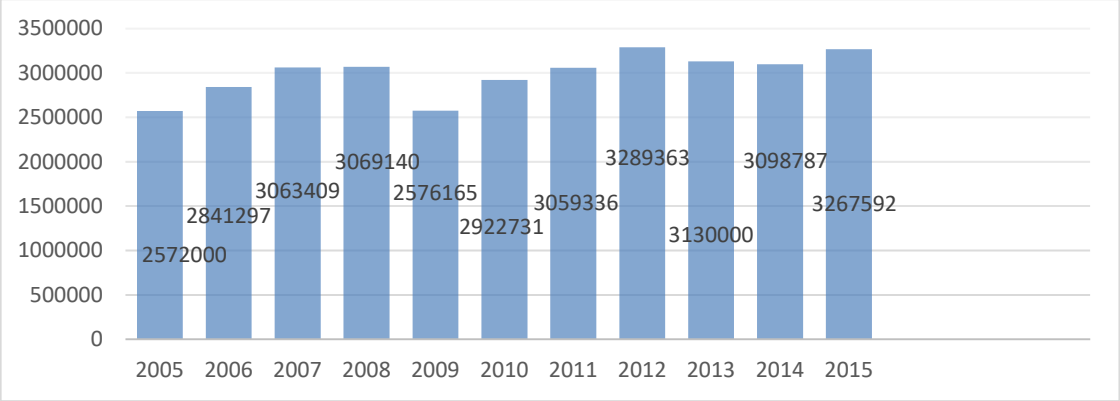

الشكل (7): تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، 2015.

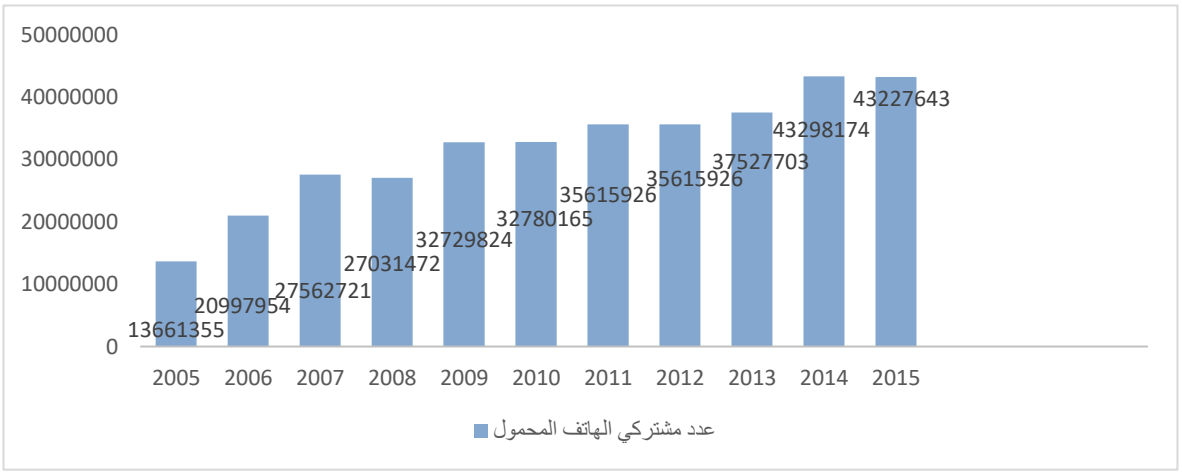

الشكل (8): تطور عدد مشتركي الهاتف المحمول في الجزائر.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، 2015.

نظرا لارتفاع المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع الجزائري، فقد ساهم ذلك بشكل مباشر في ارتفاع اشتراكات الهاتف الثابت حيث أن مساهمات الدولة في بناء قاعدة تكنولوجية قوية جعلت عدد المشتركين يرتفع من 2572000 مشترك إلى أكثر من ثلاث ملايين خلال عشر سنوات، وقد عرف قطاع الاتصالات الخلوية قفزة نوعية من حيث الاشتراكات رغم حداثة هذا القطاع حيث وخلال فترة لا تتجاوز عشر سنوات تضاعف عدد المشتركين بشكل كبير حيث انتقل عدد المشتركين من 13661355 مشترك سنة 2005 إلى ما يقارب 44 مليون مشترك سنة 2015، ويرجع سبب هذا الارتفاع السريع والتطور الهائل هو نتيجة لانفتاح الجزائر على القطاع الخاص الوطني والدولي وكذلك لارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وهذا التوجه يبين بشكل واضح أن الجزائر تعكف على بناء وتطوير بنية تحتية ملائمة ومحفزة لبناء اقتصاد المعرفة، إذ أن

ربط كافة المواطنين والمناطق بشبكة اتصال جيدة يعتبر أحد الدعامات الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة وكذلك العمل على جذب مستثمرين جدد خصوصا في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وبالتالي إرساء قواعد التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

❖ **تطور نسبة مستعملي الإنترنت في الجزائر:**

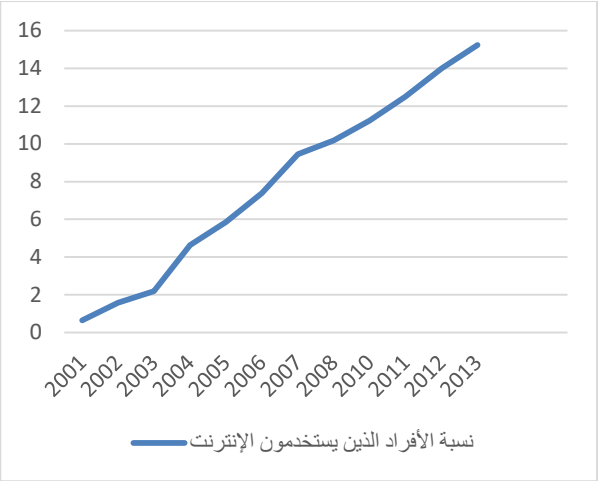

الشكل (09): تطور نسبة مستعملي الإنترنت في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات 2015

من خلال الشكل نلاحظ أن عدد مستعملي الإنترنت تضاعف 25 مرة خلال عشر سنوات، وذلك نتيجة للجهود المبذولة من طرف الدولة في بناء قاعدة تكنولوجية متينة التي مكنت من إيصال التكنولوجيا إلى مختلف مناطق الوطن وخصوصا المدارس والجامعات وهو ما ساهم في تحسين المستوى الثقافي للأفراد، كلها عوامل ساعدت الحكومة على تبني خطوات عملية من شأنها فتح الأبواب من أجل الاندماج في اقتصاد المعرفة، وهذا يعود بالإيجاب على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

❖ **عدد الباحثين لكل مليون شخص:** بلغ عدد الباحثين في الجزائر حسب مدير البحث العلمي والتطور التكنولوجي 700 باحث لكل مليون نسمة سنة 2015، وهو رقم ضئيل مقارنة بالتطور الهائل الذي تشهده معظم دول العالم خصوصا المتطور منها، حيث أن المتوسط الدولي لعدد الباحثين لكل مليون نسمة يقدر بـ 16000 باحث، وهذا ما يجبر السلطات العليا ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي على فتح مناصب بحث جديدة، وتقديم تسهيلات للطلبة والباحثين العلميين من أجل فتح مخابر وتقديم إضافات كبيرة للإنتاج العلمي الجزائري.

❖ **براءات الاختراع:** نلاحظ من الشكل (10) أن عدد براءات الاختراع في الجزائر ضعيف جدا حيث لم تتجاوز خلال 13 سنة 6841، وهو ما يعني ضعف الطاقات الإنتاجية الفكرية في الجزائر، وذلك بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة من أجل تشجيع البحث العلمي من خلال زيادة عدد مخابر البحث، وتشجيع إنتاج المزيد من براءات الاختراع التي هي مؤشر واضح على قدرة المجتمع علة خلق المعرفة التي من شأنها رفع تنافسية المؤسسات والاقتصاد الوطني.

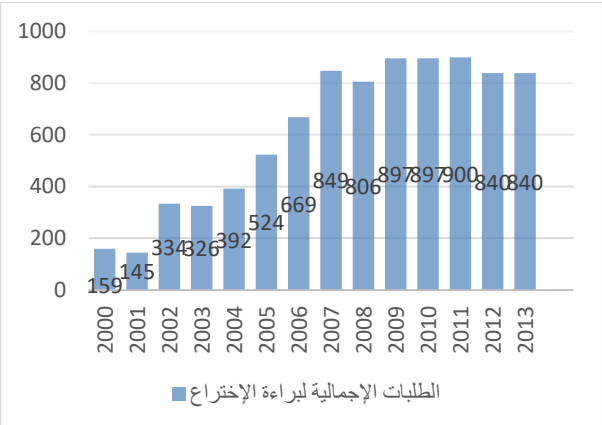

الشكل (10): إحصائيات طلبات الاختراع في الجزائر ما بين: 2000 و2013

المصدر: (قريبي وبن عطية، 2015، ص. 88)

❖ **المقالات العلمية:** بلغ عدد المقالات العلمية المنجزة من طرف الباحثين الجزائريين خلال الفترة ما بين 2003 إلى 2012 حوالي 15540 مقال، أي بنسبة 30.62% من إنتاج المغرب العربي و9.37% من الإنتاج العربي، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالدول الناشطة في هذا المجال وذلك بسبب قلة المجلات المحكمة والمتخصصة، إلا أن هناك بوادر لرغبة الجزائر في البروز في هذا الميدان حيث فتحت الوزارة الوصية أبواب تطوير البحث العلمي من خلال وضعها لعدة مشاريع بحث تهدف إلى رفع القدرات على كتابة العديد من المقالات في مختلف المجالات العلمية، على غرار البرامج الوطنية للبحث (PNR)، مشاريع الإبداع (Projet d'innovation)، مشاريع فرق البحث (CNEPRU)[28].

4. تحديات وفرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة:

تواجه الجزائر (وهي مقبلة على عصر جديد في اقتصادها) مجموعة من التحديات تصعب من عملية الاندماج في الاقتصاد المعرفي بسبب ما تعاني منه الجزائر من تخلف في برامج تعليم، قلة وعي...إلخ.

غير أن الجزائر لها من المقومات ما يساعدها على تحقيق أهدافها من قوة شبانية وموارد اقتصادية فكيف يمكن للجزائر أن تحقق المعادلة المطلوبة في ظل المعطيات الموجودة.

1.4. فرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة: للجزائر إمكانيات تتيح لها فرصا هائلة من أجل تسهيل عملية اندماجها في اقتصاد المعرفة منها:

✓ الإمكانيات الضخمة التي وفرتها الحكومة من أجل تسهيل هذه الغاية إذ وفرت حوالي 2.5 مليار دولار من أجل تطوير قطاع الإعلام وتكنولوجيا الاتصال فقط؛

✓ وفرة الكفاءات البشرية والطاقات البشرية خاصة الشبابية التي تملك مستوى من التأهيل والإبداع قد يمكنها من تحقيق ميزة تنافسية؛

✓ السوق الجزائري لا يزال بكرا، حيث أنه لم تستغل كل إمكانياته على أكمل وجه؛

✓ تسهيل الوصول إلى شبكات المعلوماتية العالمية وكذلك تفعيل الدفع الإلكتروني لبعض المنتجات (تفعيل التجارة الإلكترونية)[29].

2.4. معوقات الجزائر في اقتصاد المعرفة:

مع كل ما تزخر به الجزائر من إمكانيات مادية وثروات وموارد بشرية، ومع سعيها في القيام بعملية التنمية ولاسيما البشرية من أجل الاندماج في الاقتصاد المعرفي إلا أن هناك مجموعة من العراقيل تحد من مهمتها، ويمكن أن نلخصها كما يلي:

✓ مستوى التطور التكنولوجي واستخدام شبكات الاتصال والمعلومات إذ أن البنية التحتية للمعلومات والشبكات لا تزال تعاني تخلفا أو ما يسمى بالفجوة الرقمية؛

✓ التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة استمرار اعتماده شبه الكلي على الريع البترولي وعدم بناء اقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا؛

- ✓ غياب المستوى المطلوب من البنى التحتية اللازمة للقيام بعمليات الاتصال بالإنترنت خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا اللاسلكية والأقمار الصناعية والهواتف النقالة؛
- ✓ ارتفاع كلفة استخدام الإنترنت واستحواذ اللغة الإلكترونية على 80% من مواقعها مع ضعف الإلمام بها؛
- ✓ انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا خاصة وتطبيقاتها وتبني مواقف سلبية منها في بعض الأحيان؛
- ✓ شراسة المنافسة العالمية وحتى في السوق المحلية مما يضع مؤسسات الأعمال الجزائرية أمام تحديات الجودة العالمية والسعر المنافس؛
- ✓ من أهم التحديات التي تواجه الجزائر ضعف المناهج التعليمية وتخلقها رغم التحسينات؛
- ✓ رأس المال المعرفي والفكري في الجزائر لا يزال غير قادر على إثبات نفسه حيث تكاد تخلو الإحصائيات من الوظائف النوعية في مجال خلق المعارف؛
- ✓ من أهم المشاكل والتحديات هي مشكلة القرصنة إذ لم تنج البرامج الأجنبية والأفلام والبرمجيات من القرصنة؛
- ✓ عدم استقرار السياسات الإصلاحية والمشاريع الوطنية، الأمر الذي يخلق عدم وضوح الإستراتيجية العامة[30].

ثالثا: نتائج واقتراحات الدراسة:

1. نتائج الدراسة:

لقد أصبح من المسلّم به اليوم في اقتصاد المعرفة أن التقدم المتسارع الذي حققته الدول كان نتيجة التجديد المستمر لمعارفها حيث أصبح العنصر الحاسم في استمرارية عملية التنمية الاقتصادية تحقيق تنافسية اقتصاد أي دولة هو قدرة المجتمع على رفع مستوى الابتكار، وقد تبين من خلال التحليل السابق أن الجزائر بالرغم من سعي الجزائر لتوفير بنية ملائمة لتطبيق متطلبات اقتصاد المعرفة، إلا أنها تجد صعوبة في تدارك التأخر الذي تعرفه من أجل اللحاق بركب الدول التي حقق تقدما ملحوظا في تبني اقتصاد المعرفة جعل من اقتصادياتها ذات مستويات عالية من التنافسية بما ساهم ذلك في تحقق مستويات عالية من النمو الاقتصادي، وبخصوص ما يتوجب أن تكون عليه السياسية الاقتصادية لتفعيل توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد المعرفة، فمن الواجب التركيز على زيادة مخصصات الاستثمار في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار في رأس المال الفكري من خلال تطوير وتهيئة كل الظروف المناسبة لذلك، ويكمن تحدي تكوين رأس مال معرفي على صعيد المنظومة البشرية في تحويل المعارف الفردية إلى معارف جماعية وهو ما يعتبر مصدرا أساسيا للنمو الاقتصادي .

وفيما يخص اتجاه الجزائر نحو اقتصاد المعرفة، فإننا نلاحظ أن هناك تطورا ملحوظا بالنسبة لتطور مؤشر التنمية البشرية وهذا عن طريق التطور الملحوظ في التعليم، وكذلك مؤشر نظام الإبداع وهذا من خلال ارتفاع عدد الأبحاث العلمية المنشورة، وخصوصا التوسع الكبير لاستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال المتمثلة في ارتفاع عدد مستعملي الهواتف والإنترنت؛ كما توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تعمل على تطوير بنية

تحتية تكنولوجية متينة من أجل التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة وكذلك تنفيذ برامج الجزائر الإلكترونية (وذلك من خلال إنشاء الحظائر التكنولوجية كالحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله)؛

ومن جملة ما توصلت إليه الدراسة كذلك إلى أن الجزائر تسعى إلى خلق فرص جديدة للعمل في المجال الرقمي تجلى ذلك من خلال استحداثها وزارة وصية للاقتصاد الرقمي وإضافة خدمات ومنتجات جديدة وخاصة تلك التي تدعم التجارة الإلكترونية.

2. توصيات الدراسة:

✓ إن الانتقال إلى مجتمع المعرفة ومنه اقتصاد المعرفة يتطلب الإشراك الضروري لكل الأطراف الفاعلة باعتبارها عاملا أساسيا لنجاح مثل هذه الاستراتيجيات وهي: الحكومة، منظمات الأعمال، المواطنون والمجتمع المدني، وعلى ضوء ما تقدم من مفاهيم نظرية حول اقتصاد المعرفة ودوره في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، ومن خلال ما أظهرته النتائج التطبيقية يمكن تقديم التوصيات التالية:

✓ ضرورة إصلاح التعليم بكافة أطواره والنهوض بهذا القطاع باعتباره قطاعا حيويا وحساسا يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على أن تعتمد السياسات المتخذة على الكيف لا على الكم؛

✓ تطوير مناهج البحث العلمي وتجديدها وتبني استراتيجيات من شأنها الرفع من كفاءة المتخرجين وبالتالي سهولة اندماجهم في سوق العمل؛

✓ توفير جميع السبل للحفاظ على الكفاءات البشرية والحد من ظاهرة هجرة الأدمغة نحو الدول المتطورة من خلال توفير البيئة الملائمة وتشجيع فرص البحث العلمي وتنمية حس الإبداع لديهم من خلال توفي جميع الامتيازات التي توفرها الدول المتقدمة لهذه الفئة؛

✓ العمل على تطوير سياسة وطنية للعلم والتكنولوجيا بما فيها سياسة نقل التكنولوجيا وتوطينها مع ضرورة هيكلة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتسهيل عملية تبادل المعارف؛

✓ تحرير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع؛

✓ تشجيع وتسهيل التعليم والتكوين والتدريب بكل الأشكال كالتعليم المستمر أو عن بعد والتعليم المفتوح مع تبني إصلاحات مستمرة؛

✓ إقامة الحاضنات الصناعية التي من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الناشطة في مجال تكنولوجية الإعلام والاتصال وهذا من شأنه أن يخلق فرص عمل جديدة.

الهوامش والإحالات:

[1] Djeflat Abdelkader, (2008), L'economie fondée sur la connaissance, L'algerie de demain: Relever les défis pour gagner l'avenir, pp. 1-48

[2] العشعاشي عبد الحق وحوحو مصطفى، (2016)، دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة: حالة الجزائر، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص136

[3] سالمي جمال، (2004)، أثر التنمية البشرية المستدامة في تحسين فرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، 09-10 مارس 2004، جامعة ورقلة، الجزائر.

[4] أبو الجدائل حاتم صلاح، (2012)، رأس المال البشري، إصدارات بميك، مركز الخبرات المهنية، القاهرة- مصر، ص 16-17.

[5] سلمان جمال داود، (2008)، اقتصاد المعرفة، دار اليازوي، ص 15.

[6] عفونة، 2012، ص 18.

[7] Amable Bruno et Askenazy Philippe, Introduction à l'économie de la connaissance, Contribution pour le rapport UNESCO Construire des sociétés du savoir, p 5-6.

[8] Dang Duc et Umemoto Katsuhiro, (2009), Modeling the development toward the knowledge economy: a national capability approach, Journal Of Knowledge Management, Vol. 13, No. 5, p359.

[9] نجم عبود نجم، (2008)، إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع- الأردن- ، الطبعة الثانية، ، ص 184.

[10] George Elizabeth St. (2006) Positioning Higher Education for the Knowledge Based Economy, *Higher Education*, Vol. 52, No. 4, p590.

[11] Ghosh Maitrayee et Ghosh Ipsheet, (2009), ICT and information strategies for a knowledge economy: the Indian experience, *Program: electronic library and information systems*, Vol. 43, No. 2, p189.

[12] نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص 187.

[13] العشعاشي عبد الحق وحوحو مصطفى، مرجع سابق، ص 30.

[14] Batra Surinder, (2009), Strengthening human capital for knowledge economy needs: an Indian perspective, *Journal of Knowledge Management*, Vol. 13, No. 5 2009, p 346.

[15] الشمري والليثي، 2008، ص 25.

[16] World bank a, The Four Pillars of The Knowledge Economy, http://go.worldbank.org/5WOSIRFA70.

[17] World bank a, The Four Pillars of The Knowledge Economy, http://go.worldbank.org/5WOSIRFA70.

[18] Derek H. C. Chen and Carl J. Dahlman, (2005), The Knowledge Economy, the KAM Methodology and World Bank Operations, The World Bank, Washington DC 20433, October 19, p 5.

[19] World bank a, The Four Pillars of The Knowledge Economy, http://go.worldbank.org/5WOSIRFA70.

[20] Derek H. C. Chen and Carl J. Dahlman, (2005), The Knowledge Economy, the KAM Methodology and World Bank Operations, The World Bank, Washington DC 20433, October 19, p 7.

[21] World bank a, The Four Pillars of The Knowledge Economy, http://go.worldbank.org/5WOSIRFA70.

[22] [22] Derek H. C. Chen and Carl J. Dahlman, (2005), The Knowledge Economy, the KAM Methodology and World Bank Operations, The World Bank, Washington DC 20433, October 19, p 8.

[23] World bank a, The Four Pillars of The Knowledge Economy, http://go.worldbank.org/5WOSIRFA70.

[24] Derek H. C. Chen and Carl J. Dahlman, (2005), The Knowledge Economy, the KAM Methodology and World Bank Operations, The World Bank, Washington DC 20433, October 19, p 6.

[25] الزيادات محمد عواد، (2008)، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 238.

[26] العشعاشي عبد الحق وحوحو مصطفى، مرجع سابق، ص 81-82.

[27] عامر بشير (2012)، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك- دراسة حالة الجزائر- ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، ص 88-89.

[28] العشعاشي عبد الحق وحوحو مصطفى، مرجع سابق، ص 104.

[29] بوطالبي محمد، (2011)، التنمية البشرية كسبيل لاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03؛ ص 140-141.

[30] سالمي جمال، (2005)، سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، ص ص 8-9.